المحاضرة الثالثة: السياسة الاستعمارية الفرنسية بتونس.

أولا–السياسة الإدارية:

1–نظام الحكم.

1–1–الإدارية المركزية.

1–2–الإدارة العامة المركزية.

1–3–النظام القضائي.

ثانيا–السياسة الاقتصادية.

1–الزراعة.

2–الصناعة.

3–التجارة.

4–النظام المالي.

ثالثا–السياسة الاجتماعية.

رابعا: السياسة الثقافية.

أولا–السياسة الإدارية:

1-**نظام الحكم**:

1–1–الإدارة المركزية: جمعت بين النظام الاستعماري والنظام التونسي ومن عناصرها:

–أالباي :

تراجعت سلطته وتقلصت مهامه أمام منصب المقيم العام فلم يبق لهم سوى المظاهر العامة للسيادة الحصانة وضرب السكة والأوسمة والألقاب العسكرية وتوزيع الرتب، ومنذ أكتوبر 1882 لم يعد دوره سوى الإمضاء على القرارات التي يعدها الوزير المقيم وأعوانه.

–الوزراء:

كان هناك وزيران في بداية الحماية هما:– الوزير الأكبر والذي يسير جميع شؤون البلاد بمساعدة "المستشار "وتتبع له وزارة الخارجية والحربية، وبعد الحماية وضع حد لصلاحياته وأصبحت سلطته شكلية. **ووزير القلم والاستشارة** :ينوب عن الوزير الأول أثناء غيابه، ويشرف على المالية، وفي الأمر المؤرخ في 17فيفري 1945سمي وزير القلم بوزير الدولة.

3-**مجلس الوزراء:**

سيطر عليه الفرنسيون، وبعد الحرب العالمية الثانية 1945عرف مشاركة تونسية، واستحداث وزارت جديدة منها وزارة العدل ووزارة الأوقاف سنة ،1921 ووزارة الشؤون الاجتماعية ،1945وفي سنة 1947ارتفع عدد الوزراء إلى ستة : بإضافة وزير الصحة ووزير الشغل والحيطة الاجتماعية ووزير الزراعة، وفي سنة 1951وزارة المالية.

الأجهزة المركزية للحماية :

–المقيم العام:

ممثل الحكومة الفرنسية لدى الباي يساعده جهاز إداري لتسيير الحكم، ويعتبر تيودور روسطان أول مقيم عام فرنسي بتونس بتاريخ 8جوان 1881له حق التصرف في موارد الدولة وإعادة بناء النظم الإدارية التونسية، وبموجب قانون 10نوفمبر 1884أصبح له حق لتصرف بقبول أو رفض جميع القوانين والأوامر التي يصدرها الباي، إضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح، والتدخل في تنصيب الباي باسم فرنسا وخلعه عند الاقتضاء، وصلاحيات مطلقة في جميع الميادين.

-الوزير المفوض :

يعوض المقيم العام في حال غيابه، ويراقب مصالح الأيالة والإقامة العامة ،وخطة نائب رئيس مجلس وزراء الحكومة التونسية.

-الكتابة العامة التونسية :

جهاز رقابة على الأعمال الإدارية التونسية يشرف عليه كاتب عام بمقتضى الأمر المؤرخ في 4فيفري 1883م؛ حيث يترأس أعوان الإدارة المركزية ويراقب ويؤشر على مراسلات الوزير الأكبر وعرض القوانين وحفظ وثائق الدولة.

-الإدارة العامة للداخلية :

تم استحداثها في 26أفريل 1921تهتم بشؤون الأمن والبلديات وتتولى مراقبة المصالح التابعة للكتابة العامة، كما تشمل :

- إدارة الأعمال والأوقاف والأمن والسجون والصحة والشؤون الاجتماعية.

-الإدارة المحلية :

أبقت السلطات الفرنسية على الصعيد الجهوي ما كان موجودا واستحدثت ما يعرف بالمراقبات المدنية ومن خصوصيات الإدارة المحلية:

-**النظام القيادي (عمال النواحي التونسيون):القايد** هو ممثل الباي في الجهة التي يديرها يعمل على استتباب الأمن ويجمع الضرائب وله صلاحيات عدلية، تعتبر هذه الوظيفة في الغالب وراثية ويرأس القايد مجلس القائدية، وهو مكون من مندوبي المشيخات،وحسب التقديرات فقد بلغ عدد القياد سنة 1883 – 73قايد يقيم 12منهم بتونس العاصمة ويقيم الآخرون في جهاتهم

المراقبة المدنية :قامت فرنسا بإحداث مراقبات مدنية سنة 1884إثر إلغاء اللجنة المالية العالمية، بلغ عددها عشرون مراقبة مدنية بما يعادل واحدة لكل قيادتين ،يتولى رئاستها مراقب مدني يقوم بإصدار الأوامر للقياد، ويساعده في أعماله نواب و"المشائخ"، ويتبع مباشرة للمقيم العام .

–منطقة الجنوب التونسي :أصبحت منطقة عسكرية ابتداءا من سنة ،1896يدير شؤون المنطقة ضباط في الجيش الفرنسي خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام، وتمياز الحكم العسكري بالجبروت وظلم السكان.

3-**القضاء:**قامت الحكومة الفرنسية بتونس في 27مارس 1883بإنشاء محاكم فرنسية بدل المحاكم القنصلية للفصل بين الأوروبيين في الأحوال الشخصية والمواد المدنية والتجارية والجزائية. أما الباقي فيشتمل على المحاكم الإسلامية الشرعية والمحاكم النظامية التونسية ومحاكم الأحبار .

4-السياسة الاقتصادية:

–الزراعة :قام الاستعمار الفرنسي منذ انتصاب الحماية على انتزاع الأراضي من السكان ما بين)،1881-1920(وفق قوانين أبرزها القانون العقاري في 01جويلية ،1885الذي ارتكز على توسيع الرقعة الاستعمارية الفلاحية بالأيالة، بالسماح للمعمرين بشراء الأراضي وتمكين المتملكين من عقود ملكية ثابتة وواضحة، واقتناء أملاك الأحباس باعتماد أسلوب المضاربة .

-تحويل أراضي العروش والقبائل المسخرة لرعي المواشي إلى أراض دولية وفق الأمر المؤرخ في 15

جانفي ،1896باستثناء بعض الأراضي الاشتراكية التي اعترفت فرنسا بتبعيتها لبعض القبائل وفق أمر 1901 جانفي.

التوسيع من نطاق زراعة الكروم من طرف المزارعين الإيطاليين، وزارعة الزياتين الصفاقسية من طرف بول بورد والمراقب المدني بصفاقس جيروم فيدال ما بين 1900 -1890واعتماد الاستعمار على تقنيات متطورة في الزراعة من حيث انتقاء البذور واستعمال الآلات الميكانيكية والمكننة.

-الصناعة :تركز نشاطها على أساس الإستثمارات الفرنسية ومنها:

-**الصناعة الاستخراجية** :قيام فرنسا بعملية البحث عن المعادن وفق مرسوم سنة 1893الذي يسهل للباحثين عن الثروة المعدنية، وأنشأت حكومة الحماية مصلحة المناجم واستثمرت حوالي نصف مليار فرنك في البحث عن الفوسفات عن طريق شركة الفسطاط الفرنسية التي قامت باستغلاله وتصديره سنة ،1899وقد بلغ إنتاجه سنة 1930ما يعادل 3.5مليون طن.

-**الصناعة التحويلية** :نشطت بين الحربين العالميتين وشملت صناعة الإسمنت والصناعة الميكانيكية الخفيفة،وصناعة التعدين ،وسبك الحديد والزنك والرصاص. وصناعة الصابون والنبيذ وحفظ الخضر والفواكه والعطور والصبوغ وإنشاء مصانع لهذه الصناعات استخدموا فيها آلات حديثة.

-الصناعة التقليدية :عرفت تراجعا أمام تدفق المنتجات الأوروبية،وبقيت كما هي مثل صناعة النسيج والخزف والألبسة –الزرابي – والشاشية ونقش النحاس والفضة والحرير والسلال،وأمام اشتداد القيود المفروضة على الجمعيات المهنية تراجعت هذه الحرف أمام المنافسة الأجنبية .

-التجارة : سيطرت فرنسا على التجارة الداخلية والخارجية ومن أبرز ميزاتها:

-إدماج فرنسا لتونس ضمن مجال جمركي محدد بعد 1890نتج عنه إعفاء فرنسا تدريجيا من الرسوم الجمركية المفروضة على سلعها بمقابل إعفاء تونس من الرسوم على الحبوب والزيوت والمواشي.

-تفوق التجارة الفرنسية على مختلف الدول والسماح للمستثمرين بتوسيع نشاطهم التجاري داخل تونس وبيعهم لسلعهم، أما تونس فقد ارتكزت تجارتها على تصدير زيت الزيتون والحبوب والخمور مع ظهور منتجات جديدة من المواد المعدنية كالفسفاط، وفي المقابل سيطرة السلع الفرنسية على السوق التونسية واستيراد تونس المواد التجهيزية ومواد الوقود للتصنيع، إضافة إلى استيراد السلع الكمالية الفاخرة من الخارج.

-**المالية** : قامت فرنسا بإلغاء اللجنة المالية العالمية وضمان الدين التونسي وفائدته للدول، وحاولت اتباع سياسة مالية جديدة لتسهيل النشاط الاقتصادي الفرنسي بالإيالة وفق ما يلي:

-**النظام الضريبي**:عملت فرنسا على التخفيف من الضرائب التي كانت مفروضة على الإنتاج الفلاحي وخاصة ضريبة المجبى، حيث تم في 11أوت 1884إلغاء الرسوم على تصدير الشاشية التونسية، ومنتوجات الإيالة الخام والمصنعة لتشجيع الزراعة والصناعة وتسهيل تصديرها مع الإبقاء على كل الضرائب المباشرة القديمة حتى تضمن تونس نفقاتها وتسدد ديونها بإمكانياتها الخاصة، مع تغيير طرق جمعها دون المس من قيمتها.

-**الاستثمار**:شجعت الحكومة الفرنسية الاستثمارات عن طريق تشجيع الشركات الرأسمالية مثل شركة شركة " بون – قالمة " للسكك الحديدية ، وتدخل الرأسمال الأجنبي في مجالات عديدة أبرزها الأشغال العامة والسكك الحديدية والموانئ وشبكة جلب مياه الشرب واستخراج المعادن والتأمين والمصارف والنقل البراي والمواصلات البحرية إلى نهاية سنة 1886مما جعل اقتصاد السوق يعرف تطورا مقارنة بالاقتصاد التقليدي في تونس .

5-السياسة الاجتماعية :انعكست السياسة الاقتصادية على الجوانب الاجتماعية وفيما يلي أهم مميزات الأوضاع الاجتماعية بتونس في ظل الحماية والإجراءات الفرنسية التي م ا ست هذا الجانب:

-السكان:

-ظهور الاستيطان الأوروبي فقد بلغ عدد المستوطنين في تونس سنة 1884بـ 19.000نسمة، وفي سنة 1901زاد عددهم حيث وصل إلى 111.000من إيطاليين قدر عدد هم سنة 1901 بـ 71600نسمة. **والمالطيين** : قدر عددهم سنة 1901بحوالي 12.000مالطي، وتجنس أغلبهم بالجنسية الفرنسية واستوطنوا بالمدن التونسية **-. الفرنسيين:** من أكثر الجاليات استيطانا بلغ عددها سنة 1901ب24000فرنسي، ونجد أن آ هذه الأقلية الأوروبية قد تحكمت في الاقتصاد التونسي والمقاعد النيابية التمثيلية والجمعيات المهنية ،وأصبحت تمثل أعلى فئة في الهرم الاجتماعي.

-ظهور **الفئة البرجوازية المتوسطة والصغيرة** والمتشكلة من التجار ورجال أعمال ومقاولين ووسطاء وتراجع الفئة الوسطى، وازدياد الطبقة العاملة في الزراعة والصناعة بعد انتزاع أراضيها ومواشيه

ومنحها للمعمرين مما أدى إلى تحول عدد من أفرادها إلى أجراء عند المعمرين أو مستقرين بالمدن بعد هجرتهم نحوها، ونتيجة للتصنيع تشكلت اليد العاملة التونسية وانخرطت في العمل النقابي وارتباطه بالحركة الوطنية التونسية.

-السكن :اتبعت فرنسا في تونس سياسة استعمارية عقارية وفق القانون العقاري 01جويلية 1885 بهدف توفير الأمن للمستوطنين وحصولهم على السكن .ونتج عنها ظهور الأحياء الأوروبية التي سكنها المعمرون في المدن الكبرى مثل تونس العاصمة سوسة وبنزرت وغيرها،وانتشرت ظاهرة النزوح من الأرياف نحو المدن بعد فقدان سكان الأرياف لممتلكاتهم واستيلاء المستوطنين عليها .

6-السياسة الثقافية:

تركزت على فرنسة التعليم من خلال إنشاء إدارة للتعليم العمومي في 06ماي 1883برئاسة لويس ماشويل، وإنشاء مدارس عربية فرنسية يقوم فيها معلمون عرب بتدريس الفرنسية للسكان العرب، ومدارس فرنسية أين يتواجد الأوروبيون،وقد بلغ عدد المدارس الفرنسية سنة 1884أربعة وعشرون مدرسة ومعهدا، اثنان وعشرون منها يشرف عليه رجال الدين المسيحيون، أما الأربع الباقية فهي المعهد الصادقي وثلاث مدارس إسرائيلية عهد فيها التدريس إلى معلمين وأساتذة علمانيين، وتطور عدد الدارسين التونسيين للفرنسية من 150سنة 1883إلى 474سنة .1885

كما قامت فرنسا بمراقبة التعليم في المؤسسات الدينية مثل جامع الزيتونة وإدخال إصلاحات جذرية على التعليم التقليدي الزيتوني بتحديث الأفكار والمناهج ، ومراقبة سير الدروس ونشاط الطلبة ،والإعانة على تأسيس الجمعية الخلدونية في شهر ديسمبر 1896لتدريس العلوم العصرية.
وتدخل السلطات الاستعمارية في تسمية مشائخ الطرق الصوفية والزوايا كالطريقة الرحمانية والقادرية والتيجانية والشابية والمدينية لتتمكن من منع المناوئين لها الإشراف على الزوايا، واحتواء بعض مشائخها عن طريق منح التسهيلات والإعفاءات وتوظيفهم في إقرار الأمن ،وتفقير بعضها عن طريق مصادرة أملاكهم وأحباسهم مثل ما حدث للزاوية التجانية بتوزر والقادرية بالجريد.

بهذه السياسة الاستعمارية التي شملت مختلف المجالات وبتركيبتها المعقدة، أمكن لفرنسا السيطرة على تونس بأقل التكاليف محاولة الجمع بين الإدارة التونسية وإدارتها المستحدثة، بما يسهل التوغل والنفوذ داخل الإيالة دون تورط كبير وتحمل أعباء ونفقات العملية التوسعية.